

Distr.: General  
19 May 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الرابعة والخمسون

البندان ١٤٢ و ١٤٣ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

## تعليقات عن تقرير فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مذكرة الأمين العام عن التعليقات على تقرير فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/54/850). وكان معروضا على اللجنة أيضا تقرير فريق الخبراء (A/54/634). وأثناء نظرها في مذكرة الأمين العام،
- ٢ - وتضمنت مذكرة الأمين العام، في المرفق الأول، تعليقات كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقرير فريق الخبراء. وقد

٤ - وقد استلمت اللجنة الاستشارية أيضا مذكرة أعدها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن الحالة الراهنة لعمليات قلم هذه المحكمة، بما في ذلك الإصلاحات الأخيرة التي أدخلت في مجالي الدعم الإداري والقضائي. وبحسب علم اللجنة، فإن هذه المذكرة ستتاح أيضا للجنة الخامسة. وتؤكد اللجنة المصاعب الهائلة التي تعمل في ظلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على وجه الخصوص، وتؤكد اللجنة على أن هذه المصاعب تستحق اهتماما متواصلا.

٥ - وتذكر اللجنة بوجهة نظرها القائلة بأن استعراض فريق الخبراء كان ينبغي أن يركز أساسا على الإدارة القضائية وليس على إدارة الشؤون الإدارية. ولكنها، ورغم ذلك، ترحب بعدد من التوصيات التي تقدم بها الفريق، والتي تتعلق بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية وبمسائل غير قضائية. وتعترم اللجنة متابعة هذه التوصيات بالاقتران مع استعراضها لميزانيتي المحكمتين. وإن اللجنة على ثقة بأن أجهزة المحكمتين ستضع حلولاً سريعة للمسائل المشار إليها أعلاه التي تقع ضمن اختصاصها. وفي الأثناء يُهاب بمجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة أن يواصل إيلاء اهتمام خاص للمسائل الإدارية التي تقع ضمن ولايتيهما.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه حسبما ورد في الفقرة ٦ من مذكرة الأمين العام (A/54/850)، يحتوي تقرير فريق الخبراء على ٤٦ توصية، وقد نفذت المحكمتان ١٦ توصية (التوصيات ١ و ٢ و ٦ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٢٢ إلى ٢٧ و ٣١ و ٣٦ و ٣٨) وهناك ١١ توصية (٤ و ٦ و ٧ إلى ١٢ و ١٦ و ١٧ و ٣١) ذكر صراحة أنها موضع استعراض دوائر إحدى المحكمتين أو كليهما. وفضلا عن ذلك، فقد أبلغت اللجنة بأن عددا من التوصيات هو في مراحل مختلفة من الاستعراض تمهيدا لقبوله أو غير ذلك، بما فيها التوصيات ٣ و ٥ و ٦ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٤٣ و ٤٥، أو أجزاء منها. وبالنظر إلى

أعدت المذكرة عملا بقراري الجمعية العامة ٢٣٩/٥٤ و ٢٤٠/٥٤ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والذين طلبت فيهما الجمعية إلى الأمين العام الحصول على تعليقات وملاحظات المحكمتين على تقرير فريق الخبراء، وتقديمها، عن طريق اللجنة الاستشارية، إلى الجمعية للنظر فيها في دورتها الرابعة والخمسين المستأنفة. وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن وجهة النظر الموحدة للدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة فيما يتعلق بمعظم توصيات فريق الخبراء ترد في المرفق الأول لمذكرة الأمين العام (A/54/850)؛ وفي بعض الحالات، عندما تتباين الآراء الواردة من هيئة واحدة أو أكثر من هيئة، فإن تعليقاتها تقدم بشكل منفصل. أما فيما يخص تعليقات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإنها مقدمة في شكل إجابة موحدة، مع تحديد الهيئة التي عرضت وجهة نظرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي تشغل أيضا في نفس الوقت مهمة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قد قدمت ملاحظات تشمل المحكمتين.

٣ - وأعد تقرير فريق الخبراء عملا بقراري الجمعية العامة ٢١٢/٥٣ و ٢١٣/٥٣ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، والذين طلبت فيهما الجمعية إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقوم، بغية تقييم فعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبهدف تعزيز الكفاءة في استخدام موارد المحكمتين، بإجراء استعراض بالتعاون الكامل مع رئيسي المحكمتين وفقا لما أوصت به اللجنة الاستشارية في تقريرها<sup>(١)</sup>، وللتوصيات الواردة في البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الاستشارية أمام اللجنة الخامسة في جلستها ٣٧، دون الإخلال بأحكام النظامين الأساسيين للمحكمتين وطابعهما المستقل، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة.

الأعمال ١٤٢ و ١٤٣ بشأن تمويل المحكمتين، يتوقع أن الجمعية العامة بكامل هيئتها ستنظر أيضا في تقرير فريق الخبراء ومذكرة الأمين العام في دورتها الخامسة والخمسين في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة بشأن تقرير المحكمتين. وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تخطط علما بتقرير فريق الخبراء مع التقدير.

١١ - وتلاحظ اللجنة أن تقرير فريق الخبراء قد قدم إلى الأمين العام في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن العديد من التوصيات التي لها تأثير على الميزانية قد تجاوزتها الأحداث بالفعل<sup>(٤)</sup>. وتنوي اللجنة أن تعود إلى هذه المسائل، عند الاقتضاء، وكذلك استعراض آثار التوصيات الأخرى على الميزانية في إطار مقترحي الميزانية للمحكمتين لعام ٢٠٠١. وتوصي اللجنة بأن يكفل الأمين العام أن يتم، قبل طلب أي موارد إضافية للمحكمتين لتنفيذ توصية معينة من توصيات فريق الخبراء، بذل كل الجهود اللازمة لاستخدام الموارد الموجودة لدى المحكمة المعنية بفعالية.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التوصيتين ٤٣ و ٤٥ تؤثران على الأدوار القانونية لقلمي المحكمتين إزاء دوائر المحكمتين والمدعي العام في المسائل المشمولة بهاتين التوصيتين. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنها عندما أوصت بإنشاء فريق الخبراء، ذكرت أن الاستعراض سيجري في إطار الاحترام التام لأحكام النظامين الأساسيين للمحكمتين. وبناء على ذلك، ما لم يعدل مجلس الأمن النظامين الأساسيين، توصي اللجنة بمواصلة اتباع الممارسة الحالية من قبل المحكمتين بشأن المسائل التي تشملها التوصيتان ٤٣ و ٤٥. وفضلا عن ذلك تشجع اللجنة المحكمتين على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التحسينات اللازمة لتلافي جوانب التقصير التي دعت فريق الخبراء إلى اقتراح التعديلات المذكورة في التوصيتين ٤٣ و ٤٥. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الأمين العام بإعداد مقترحي

طبيعة توصيات فريق الخبراء ونطاقها، يندرج كثير من التوصيات، أو أجزاء منها، في أكثر من فئة واحدة. وتطلب اللجنة إتمام هذا الاستعراض سريعا.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الردود الواردة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن توصيات عديدة ليست مفصلة أو منتظمة مثل تلك الواردة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتدرك اللجنة أن المحكمتين تشكلان هيئتين مستقلتين تعملان في بيئتين مختلفتين، وقد تختلف ممارساتهما في الغالب<sup>(٥)</sup>. ولذلك تحذر اللجنة من الدعوة إلى التطابق التام في تنفيذ توصيات فريق الخبراء.

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تعليقات الأمين العام بشأن التوصيات التي قد تكون لها آثار على الأداء الإداري والمالي للمحكمتين، مثل ١٥ و ١٩ إلى ٢١ و ٢٩ و ٣٤ و ٤٠ إلى ٤٥ قد وردت أيضا في مذكرة الأمين العام (A/54/850، المرفق الأول).

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أنه فيما يتعلق بالمسائل المشمولة باختصاص مجلس الأمن، وبخاصة المسائل المتصلة باحتمال تعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين مثل التوصيات ٢٠ و ٢١ و ٤٣ و ٤٥، ينوي الأمين العام وضع الترتيبات اللازمة لضمان عرض تقرير فريق الخبراء ومذكرته<sup>(٦)</sup> على مجلس الأمن للنظر فيهما. وقد أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أنه في حالة اتخاذ مجلس الأمن لقرار بشأن القضاة الإضافيين، ستقدم تقديرات منقحة. وفي حالة موافقة مجلس الأمن على التوصية الداعية إلى تعيين قضاة خاصين مؤقتين باعتبار أن ذلك حلا عمليا للتعجيل بإتمام المحاكمات، ستتبع الإجراءات المبينة في القرار المتعلقة بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية، وهي ممارسة شبيهة بتلك المتبعة في حالة القضاة الخاصين بمحكمة العدل الدولية.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أنه، بينما ستقوم اللجنة الخامسة في دورتها المستأنفة بالنظر في تقرير فريق الخبراء ومذكرة الأمين العام معا في إطار بندي جدول

الميزانية للمحكمتين لعام ٢٠٠١ على أساس الهيكل القائم للمحكمتين. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى تعليقاتها الواردة في تقريرها المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩<sup>(٥)</sup>.

١٣ - وإذا قرر مجلس الأمن تعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين، تأمل اللجنة الاستشارية أنه، في المقام الأول، باهتمام سيستعرض تعليقات الأمين العام وأجهزة المحكمتين بشأن التوصيتين ٤٣ و ٤٥ ويضعها في الاعتبار بالكامل.

١٤ - وفضلا عن ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن يعد الأمين العام تقريراً منفصلاً للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار ميزانيتي المحكمتين، بشأن الإجراءات التي اتخذت أو ستتخذ فيما يتعلق بالتوصيات التي لا تزال قيد الاستعراض، حسبما ذكر في الفقرة ٦ أعلاه. وينبغي كذلك تقديم تقرير شامل إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بشأن نتائج تنفيذ توصيات فريق الخبراء.

الحواشي

(١) A/53/651، الفقرات ٦٥-٦٧، و A/53/659، الفقرات ٨٤-٨٦.

(٢) A/54/850، الفقرات ١٨-٢٥ و ١٨٧ و ١٩٧ و ١٩٨.

(٣) المرجع السابق، الفقرة ٤.

(٤) المرجع السابق، الفقرات ١١١ و ١٥٢ و ١٥٨.

(٥) A/54/645، الفقرة ٢.